

نظام التعددية الحزبية ودوره في الحياة الديمقراطية

م.م رشا محمد جعفر الهاشمي رئاسة جامعة ديالى

المقدمة

لقد لعبت الأحزاب دورا مهما في العديد من البلدان في تغيير الأنظمة بسبب تأجيلها للمشاعر المناوئة للمسؤولين • وكان لهذا الأثر البالغ الأهمية إن اكتسبت الأحزاب دورا تاريخيا يحسب له حسابا منذ عهد بعيد نسبيا • حيث لا يمكن تصور وجود حياة ديمقراطية دون وجود الأحزاب • من هنا تأتي أهمية دراسة نظام التعددية الحزبية الذي سوف يأخذ اتجاهين رئيسيين:

المبحث الأول / مفهوم الأحزاب السياسية

المبحث الثاني / أنواع الأحزاب السياسية

المبحث الأول / مفهوم الأحزاب السياسية

قبل البدء بدراسة مفردات الأحزاب السياسية ومضامينها لابد إن يكون هنالك إشارة واضحة للتقسيمات التي يمكن إن تتطوي تحتها هذه المبادئ • لذا سوف تحتوي دراستنا لهذا المبحث على ثلاث مطالب وفقا لشكل الآتي:-

المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: تعريف الحزب السياسي

المطلب الثالث: العناصر التي تتألف منها الأحزاب

المطلب الأول

نشأة الأحزاب السياسية

لابد إن الفت النظر إلى حقيقة فلسفية هامة، وهي إن التفكير في المفاهيم الأساسية، والعناصر الهامة التي وضعت على مر التاريخ في صورة فروض نظرية، ثم تطورت فوضعت في صورة كيان جدلي، ثم أضحت تعرف فيما بعد ب (الأحزاب السياسية) • وثمة إجماعا عاما إن الأحزاب، ظاهرة جديدة، ظهرت في القرن التاسع عشر، حيث نشأ في البرلمان البريطاني جماعتان هما أل (ويغ) وال (توري)، اللذان ألفا حزبين سياسيين في بداية القرن العشرين، حيث أصبحت الأولى تعرف ب (حزب الأحرار) والثانية ب (حزب المحافظين) ولغاية عدة سنوات، كانت الوحدة السياسية الأساسية هي الجماعة التي

تنشأ تحت زعامة سياسي ناجح، واصبحت كلمة "حزب" تعنى في تلك الفترة تياراً من الآراء السياسية لا مؤسسة منظمة^(١).

وتتجلى حداثة نشأة الأحزاب السياسية على وجه الخصوص في معظم الدول الأفريقية، وخاصة الواقعة جنوب الصحراء بسبب إن الحركات الوطنية الهادفة للتحرر من الهيمنة الأوربية لم تنشأ إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث كانت الأحزاب السياسية هي المحرك الرئيسي لتلك الحركات، والأمر نفسه يصدق على نشأة الأحزاب السياسية في آسيا. فعلى سبيل المثال نشأ حزب (المؤتمر الوطني) في الهند عام ١٨٨٥، يعد من أقدم الأحزاب السياسية في العالم، وكان هدفه هو مصارعة الهيمنة البريطانية وفعلاً نجح في القضاء على هذه الهيمنة والحصول على الاستقلال عام ١٩٤٧^(٢).

ولقد أنشئت في أقطار الوطن العربي أحزاب سياسية تسترت وراء جمعيات لتجنب الحظر المفروض على (الحزبية)، وتعد جمعية (الإخاء العربي والعثماني) أول جمعية عربية نشأت بعد إعادة الدستور العثماني عام ١٩٠٨. وكان من أهدافها الرئيسية هي توحيد رعايا الدولة العثمانية وتحسين أحوال الأمة العربية^(٣).

إما بالنسبة للحال في العراق، فلم تنشأ أية جمعيات أو تنظيمات حزبية قبل عام ١٩٠٨ بسبب الحظر المفروض إن ذلك وحتى التنظيمات الحزبية التي نشأت بعد إعادة عمل دستور ١٨٧٦ المعطل كانت عبارة عن فرع من أحزاب وكان القاسم المشترك بينهما هو احترام الدستور أو المساواة ومنح الأقاليم العثمانية جزء من الإدارة الذاتية^(٤).

وواقع إن الأحزاب السياسية أصبحت طرفاً في النظام السياسي ويقع على عاتق الدول مسؤولية جعل تشريعاتها تحدد مكانتها وتمهد الطريق في تقرير أمر مشاركتها لإدارة وظائفها المتعددة فمثلاً دستور الولايات المتحدة الأمريكية لم يشر إلى الأحزاب السياسية رغم إن أول نشأة للأحزاب ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية. والحالة نفسها في فرنسا حيث نلاحظ رغم قدم الظاهرة الحزبية فيها والدور الذي لعبه الحزب الراديكالي في عهد الجمهورية الثالثة فيها التي عرفت ب (جمهورية الأحزاب) إلا ان الدساتير الفرنسية خلت من أية إشارة حتى ولو بسيطة إلى الأحزاب السياسية. وجاء الاعتراف المؤخر

1- Robert A. Dahl, Pluralist Democracy In The United States: Conflict And Consent, (Rand McNally) Chicago, 1967, P.205

2- د. صالح جواد كاظم، د. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٩٩.

٣ - د. صالح جواد كاظم، د. علي غالب العاني، المرجع نفسه، ص ٩٧.

٤- ولمزيد من التفاصيل حول الأحزاب والجمعيات التي أسست في تلك الفترة راجع غسان العطية، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى، دراسات عربية، ع ١٢، ص ٨، ١٩٧٢، ص ٣٥-٤٢.

للأحزاب في المادة الرابعة من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لسنة ١٩٥٨ التي تشير إلى إن الأحزاب تتنافس فيما بينها للحصول على الأصوات (١)

إما بالنسبة للحال في العراق، فنجد الدستور العراقي الملغي لعام ١٩٧٠ لم يشر في إيه مادة من مواده السبعين بخصوص الحزب السياسي وإنما خص المادة (٢٦) بحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، إلى إن جاء الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ليتلافى هذا الفراغ الدستوري بموجب المادة ٣٩ منه (٢)

وتأسيساً على ما تقدم يتضح لنا بان أسباب نشأة الأحزاب أو التنظيمات السياسية التي أخذت شكل أحزاب ارتبط بإدارة المجتمع سياسياً أي المتعلق بالسلطة واليتها في المجتمع.

ثانياً - لا يجوز إجبار احد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية، أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها "

المطلب الثاني

تعريف الحزب السياسي

رأينا في المطلب السابق إن نشأة الأحزاب السياسية ترتبط بالسلطة واليتها في المجتمع . وهذا أمر طبيعي، لان الحزب السياسي هو الأساس التي يقوم عليها النظام السياسي وفي محاولتنا للتعريف الحزب، فإننا لا بد إن نوضح المقصود بمفهوم (الحزب) . ثم بالصفة التي تتعته بها وهي "السياسي" .

فالحزب يعني: تجمع منظم ودائم من الأشخاص تجمعهم إيديولوجية معنية، يسعون من خلال هذا الحزب على جعل هذه الإيديولوجية محل للتطبيق، ويسعى الحزب للوصول إلى السلطة .

إما اصطلاح سياسي فيقصد به: التنظيم الذي يصنع القرارات في داخل الجماعة^٣ وبناءً على ما تقدم يتضح لنا بان الحزب السياسي عبارة عن " تنظيم سياسي دائم ومنظم

لقوى اجتماعية معنية توحدهم نظره عامة أو فكرة واحدة، هدفه الحصول على السلطة " ^٤

1- د . إحسان محمد شفيق العاني، نظرية الحريات العامة (تحليل ووثائق)، ٢٠٠٥، ص ١٠٥ .

2- انظر المادة (٣٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ التي تنص على "أولاً- حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها، مكفولة، وينظم ذلك بقانون .

3- د . إبراهيم درويش، الدولة (نظريتها وتنظيمها)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٣٧٤ .

4- د . صالح جواد كاظم، د . علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ١١١ .

ولابد من الإشارة إلى الدور الذي لعبه الفيلسوف "أرسطو" فيما يخص النشاط السياسي وتميزه عن غيره الأنشطة الأخرى. حيث أنكر هذا الفيلسوف الفكرة السائدة في ذلك الوقت التي تذهب بان السلطات متشابهة، ووضح بان هنالك إشكالا متعددة من السلطات تختلف كل منها عن الأخرى. حسب طبيعة موضوع السلطة، فهناك سلطة سياسية متعلقة بشؤون الحكم وطبيعتها السياسية. وهنالك أيضا السلطة الأبوية تتعلق بعلاقة الأب بابنه. راجع المرجع نفسه، ص ١٨٢

والجدير بالذكر إلى إن أفضل تعريف يعرف به الحزب السياسي قد تم بموجب قانون الأحزاب لجمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٦٧، حيث تعرف المادة الأولى من هذا القانون الحزب السياسي كالتالي:

" الأحزاب السياسية هي عنصر أساسي منشى وضروري في النظام الحر الديمقراطي، مشاركا بحرية في تشكيل الإدارة السياسية للشعب في جميع المجالات وخاصة في تشكيل الرأي العام من خلال الحث على التعلم السياسي وتشجيع المشاركة في الحياة السياسية ليكون في النهاية شعب قادر على المساهمة وقادر على تحمل المسؤوليات العامة، كل ذلك تحت غطاء ومظلة القانون الدستوري" أشار إليه عامر فاخوري، الأحزاب السياسية ودورها في الحياة الديمقراطية، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد التجريبي، ٢٠٠٤، ص ٨٩-٩٠

المطلب الثالث

العناصر التي تتألف منها الأحزاب

ينصرف ذهن عادة، عند الكلام على الأحزاب السياسية، إلى مجرد الأحزاب السياسية وراء السلطة في دولة ما. ولكن عدد الأحزاب ليس الابعدا واحدا من إبعاد العناصر التي يتألف منها النظام الحزبي. وان كان أوضاعها جميعا، وعليه، تتفاوت الأنظمة الحزبية تبعاً لتفاوت الأبعاد الرئيسية لهذه العناصر.

فالحزب كمؤسسة سياسية في داخل النظام السياسي وفق هذا التحليل يتألف من العناصر الآتية:

١-التنظيم الدائم (Organization Durable)

الحزب السياسي طريقة محددة تجري على نسق مطرد للقيام بالأدوار، وليس تجمع من الملتقين حول مؤسسة أو قائد هذا الحزب، وعليه فالحزب لا يرتبط بمؤسس، لان غيابه أو وفاته لا تؤثر على ديمومة واستمرارية الحزب. ومن هنا يرتبط التنظيم بالديمومة^(١)

1- عامر فاخوري، مرجع سابق، ص ٩٠.

2- د. إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

وبناء عليه فالتنظيم يعد عنصر جوهري في الحزب وهذا ما نستشفه من تعريف الحزب السياسي كما اشرنا باعتباره عبارة عن تنظيم أو بنية تنظيمية دائمة • وراينا يذهب بضرورة ان يكون هذا التنظيم متلائم ومتناسب مع المجتمع الذي يوجد فيه •

٢- اختيار مرشحو لتمثيلهم في العملية الانتخابية:-
فأعضاء الحزب ينتمون إلى عدة جماعات اجتماعية وهذا يقتضي وجود ممثلين لهم يسعون إلى الوصول إلى السلطة، والأخير لا يتحقق الأمن خلال العملية الانتخابية (١)

٣- وجود مشروع سياسي (Project Politique):-
يقصد بفكرة (المشروع السياسي) هي عبارة عن مبادئ وأفكار معنية تكون الجسم العقائدي للحزب (٢)

وتظهر هذه الفكرة عادة لدى الأحزاب الاشتراكية التي تهدف إلى تغيير النظام القائم بشكل عام، وبذلك فهي تختلف عن أحزاب اليمين أو الوسط التي تهدف إلى إبقاء ما هو سائد من نظام رأسمالي

والمشروع السياسي لأي حزب يمر بعدة مراحل تتجلى بـ :

- (١) توضيح الرأي العام عن طريق الاجتماعات السياسية
- (٢) المظاهرات والمسيرات
- (٣) المنشورات
- (٤) الجرائد السياسية^٣

٤- السعي للوصول إلى السلطة بتأييد شعبي:-

فأعضاء الحزب يسعون إلى تأييد نشاطا لزعامة الحزب وقيادته من اجل الوصول إلى السلطة،

وهذا المعيار هو الذي يساعدنا على التمييز بين جماعات الضغط (اللوبي) عن الحزب السياسي، فبالرغم ان بينهما عامل مشترك وهو ان كل منهما يسعى إلى تحقيق هدف معين، الا ان جماعات الضغط لا تهدف الوصول إلى السلطة وإنما الضغط على السلطة للوصول إلى أهدافها (٤) وهذا لا يعني انعدام الصلة بينهما لان الحزب السياسي قد يكون في

3- Macridis, Roy And Brown,B., Comparative Politics, The Dorsey Press, Inc., Llinois1961, P.182-261

4- عامر فاخوري، المرجع نفسه، ص ٩١.

4 - Hitcher ,Dell ,And Harbold ,William ,Modern Government, Dodd , Mead And Company, New York , 1962 ,P.251

أول نشأته جماعة ضغط ، أو جماعة منفعة ، والدليل على ذلك نشأة حزب العمال في انكلترا

ولا يكفي إن نطلق مفهوم الحزب السياسي على أية جماعة تصل إلى السلطة بالعنف أو بقوه السلاح وإنما لابد من تأييد شعبي مستند على أفكار وأيدلوجيات بناءة •
ولابد من الإشارة أخيرا بان هنالك إجماع على إن الهدف السياسي هو الحصول على السلطة السياسية، ولتنفيذ السياسات التي يبشر بها الحزب (١)

المبحث الثاني

أنواع الأحزاب السياسية

يشير الساسة عند حديثهم عن الأحزاب السياسية إلى عنصر رئيسي لابد من إن يؤخذ الاعتبار وهوانواعها • واستنادا إلى هذا المعيار نستطيع إن نقسم الأحزاب السياسية عدة أنواع وهي على النحو التالي:

المطلب الأول

نظام الحزب الواحد Lepartiunique

توجد هذه المؤسسة في النظم الشيوعية، والفاشية، والنازية التي تعتنق عقيدة مطلقة • اما البلاد الحديثة، والتي تأخذ بالعقيدة المحددة، فإنه وان وجد فيها فإنه يمثل ظاهرة مؤقتة ما تلبث إن تزول، كان تكون تلك الدول عاشت قرونا تحت الاستعمار وخرجت منه مثقلة بألوان عديدة من التخلف الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والثقافي • فالحزب الواحد في الواقع السياسي، نظام تحكمي يسلب الفرد فيه دوره السياسي ويتحكم في مقدراته وفي كل المؤسسات والأجهزة الحكومية (٢)

وانطلاقا لما تقدم يطلق على نظام الحزب الواحد بحزب الدول أو الحزب الاحتكاري، ويرجع الفضل في نشأة هذا النظام إلى لينين، الذي كانت لديه إرادة قوية بأجراء تغيير جذري في النظام الاجتماعي، وهو بذلك يعد من أهم خصائص الأنظمة الديكتاتورية الذي يكون أجنبياعن مفهوم الديمقراطية لأنه يسلب من القاعدة الشعبية أي دور فعال، ويمنع إحداث أي تفاعل بينها وبين النظام السياسي والاستثناء الوحيد على هذه القاعدة هو (الحزب الجمهوري الشعبي) في تركيا، حيث انه رغم إن هذا الحزب كان المسيطر والمتحكم، لكنه كان يتمتع بالأيدلوجية الديمقراطية، وهذا واضح من نص الدستور الذي ينص على ان "السيادة الوطنية تعود للشعب دون أية قيود" (٣)

1 - Duverger ,Maurice, Political Parties , University Paper Backs London ,1964 ,P390

2- د • إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

3- عامر فاخوري، مرجع سابق، ص ٩٣.

وفي نظام الحزب الواحد، نجد بان للحزب الدور الرئيسي في اختيار المرشحين وتقديم الدعم لهم في الانتخاب، وهذا لايعني بأنه يختارهم من أعضائه، أو إن جميع الذين يفوزون في الانتخابات هم حزبيون، وهذا ما يتجلى في النظام الحزبي الأحادي في الاتحاد السوفيتي (١)

ومن هنا نستطيع القول بان القول بان الحزب الواحد يمثل طبقة معينة كما هو الأمر بالنسبة للنظم الشيوعية، ويجعل من هذه الطبقة • في قيادتها العليا • الاداة المتحكمة في النظام السياسي، وهذا يؤدي منطقيا إلى إن تصبح الوظيفة الأساسية للحزب تنصب في اختيار الطبقة الحاكمة من خلال الصراعات الداخلية في صفوف المتصارعين للسلطة (٢)

المطلب الثاني

نظام الحزب الثنائي

اشرنا سابقا عند تحدثنا عن الأحزاب السياسية إلى إن هذه الأخيرة تحتاج إلى حرية الحركة حتى تصل إلى أهدافها وهذا يعني إن تعددية الأحزاب أمر لايمكن الاستغناء عنه في الحياة السياسية والديمقراطية •

وعليه فلا بد إن نفرق بين نظام الحزب الثنائي التام وغير التام ووفقا لوجهة نظر الأستاذ (Jean Blondel)، ففي الحالة الأولى، نجد إن الحزبين يتشاركان ويشكل منتظم ما يعادل ٩٠ في المائة من أصوات الناخبين، بحيث إن كلا الحزبين الرئيسيين لا يواجهان أية منافسة جدية، بالتالي فلا يكون لأي حزب ثالث أي دور يذكر، وهذا يؤدي إلى إن يكون لهما عدد متقارب من المقاعد البرلمانية والقاعدة الشعبية • الذي يحقق في النهاية نوعا من التوازن وهذا يرجع إلى طرح كلا الحزبين أفكار متقاربة بحيث يؤدي إلى إن يكون تأثيرهم

1- الجدير بالذكر إن دستور ١٩٣٦ يعد أول دستور سوفيتي يؤكد على وحدانية الحزب الذي يؤكد في المادة (١٢٦) منه على إن الأساس النظري التقليدي الذي يقوم عليه هذا النظام في الاتحاد السوفيتي هو إن تعدد الأحزاب واختلافها ينشأ نتجيه تعدد الطبقات واختلافها فإذا أزيل التعدد والاختلاف الطبقي، انتقت الحاجة إلى وجود أكثر من حزب واحد يمثل هذه الطبقة، حيث لا توجد في الاتحاد السوفيتي الاطبقتان هما العمال والفلاحون الذين تكون مصالحهم بعيدة عن التعادي بل هي بالعكس مصالح ودية، وعليه، ليس في الاتحاد السوفيتي أساس لوجود أحزاب متعددة • ولايمكن إن يوجد في الاتحاد السوفيتي إلا حزب واحد وهو الحزب الشيوعي • انظر روجية غار ودي، منعطف الاشتراكية الكبير، ترجمة أديب اللجمي، د. كمال الغالي، تاريخ الطبقة الفرنسية، ط ٢، ١٩٧٠، ص ٨٣-٨٤.

3- Leiserson, Avery, Parties And Politics , Alfreda.Knopf ,New York ,1958 ,P,35-37.

على الناخب متساو نوعا ما وهذا النظام يطبق في خمس دول وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، النمسا، نيوزلندا، استراليا)^(١) ولا بد من الإشارة إلى إن واقعة نظام الحزبين في دولة معينة ليس مجرد صدفة تاريخية ولا انقسام طبيعي بين نمطين من العقلية وإنما عبارة عن تقاليد سياسية منشئة ومعززة، مرسخا بذلك نظام الحزب الثنائي^(٢) في حين إن الفرضية الثانية تقتضي إن الحزبين الرئيسيين يتشاركان ما يعادل ٧٥-٨٠ بالمائة من نسبة الأصوات، وهذا ما يطلق عليه نظام الحزبين ونصف لان الحزب الثالث يكون له دور المفكر الذي يسعى إلى جانب الحزبين في التأثير على سياسية اتخاذ القرار، ومن التطبيقات العملية على هذا النوع من الأحزاب ما يجري في ألمانيا، حيث نجد إن كلا الحزبين الرئيسيين (المسيحي الديمقراطي والاشتراكي الديمقراطي) يسعى إلى جذب حزب ثالث عن طريق ما يعرضه عليه من مقاعد حكومية باعتباره قوة مكملة لتحقيق الانتصار الانتخابي^(٣)

والتساؤل الذي يثار بهذا الخصوص عن سبب خلو الدول العربية من نظام الحزبين؟ الحقيقية إن نجاح أي نظام حزبي يعتمد على اختيار نظام انتخابي يتناسب مع النظام السياسي وعليه فان فكره الحزبين في بعض الدول الأوروبية قائمة على فكرة الروح الرياضية للشعب، والتي معناها أن يتواجد حزبين، وكلاهما يحاول الفوز وفقا لقواعد وأنظمة مع وجود حكم نزيه يراقب المنافسه بكل حيادية. والمشكلة إن الأحزاب في بعض الدول العربية تحاول الفوز ولو بالقوة، مستخدمة كل الأساليب من اجل الوصول إلى السلطة وهذا يعطل وجود نظام الحزب الواحد وسيطرته على جميع مجالات الحياة السياسية العربية بحيث لا تجد المعارضة أي نصيب لها في الساحة العربية^(٤) وعليه فان الساسة يتفقون على إن نظام الأغلبية البسيطة يعد من أفضل الأنظمة الانتخابية المنشئة لنظام الحزب الثنائي الذي يتميز بالكفاءة لأنه يضمن وجود حكومة قوية مستقرة لان أي استقرار في الحكومة يعتمد على دعم أكثرية في البرلمان وهذا يقيد من حرية الناخب في اختيار ممثله في البرلمان، لان المرشحين هم إما من الحزب

1- عامر فاخوري، مرجع سابق، ص ٩٦.

2 - James Harvey And Kathrine Hood, The British States, 1958, P.29.

3- إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٢٨-٣٣٦.

4- عامر فاخوري، مرجع سابق، ص ٩٨-٩٩.

2- د. صالح جواد كاظم، د. علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ١٣٨.
Duverger, Maurice, Op.Cit, P.394.

الحاكم وإما مرشحو الحزب المعارض وهذا بدوره ينعكس على هيمنة الحزب على النائب الذي يرشحه، وتزداد هذه الهيمنة عندما ينتخب النائب ويصبح عضواً في مجلس العموم^(١) وانطلاقاً لما تقدم يتضح لنا بان هذا النظام في واقعه وما يخلفه من آثار في النظام السياسي يقترّب من نظام الحزب الواحد وهذا ما يؤكد (موريس ديفرجيه) الذي إبان هذه الحقيقة حين قال: إن هذا الحزب يجمع بين يديه الامتيازات الأساسية للسلطتين التشريعية والتنفيذية فالوظائف الحكومية هي بين أيدي قادته ٠٠٠ والنصوص التشريعية تعدها مكاتب الدراسة التابعة للحزب ٠٠٠

وتصون عليها أكتله البرلمانية للحزب ٠ فالبرلمان والحكومة يشبهان التين يحركهما الموتور نفسه: الحزب ٠ وهذا النظام لا يختلف كثيراً من هذه الزاوية عن نظام الحزب الواحد " (٢)

المطلب الثالث

نظام الحزب المتعدد

التعددية معناها في الفكر السياسي، توزيع السلطة السياسية عن طريق ائتلافات مؤسساتية، بحيث يستطيع أي حزب تشكيل حكومة إلا إذا كان له اتفاقية مسبقة مع حزب آخر^(٣) والتعددية تعود إلى عده أسباب تتمثل بالانشقاقات في الحركات أو في داخل الأحزاب السياسية القائمة بحيث تشكل أحزاب مستقلة ٠ أو ربما تعود إلى الاستقلالية في الآراء المتناقضة التي بدورها تكون أحزاب جديدة لا علاقة لها بالأحزاب القائمة وخير مثال على ذلك أحزاب الخضر التي ظهرت في الثمانيات في عدد من دول أوروبا الغربية ٠ وهذا ما يؤكد (ديفرجيه) الذي يذهب إلى ان الروح الفردية والفوضوية في الطباع لدى الأعضاء الحزبيين يلعب دوره في تعدد الأحزاب وانقسامها^(٤) ورغم ذلك فان نظام الانتخاب النسبي يعد من الأسباب المباشرة لتعدد الأحزاب وهذا ما يؤكد ما سبق إن تقدمنا به بان نجاح أي نظام حزبي يعتمد بالدرجة الأساس على اختيار نظام انتخابي يتلاءم مع النظام السياسي، وعليه فان وجود نظام انتخابي قائم على الانتخاب النسبي يعزز قيام نظام سياسي حزبي متعدد بوجود حزب مسيطر وهذا ينعكس على النظام السياسي الذي يتميز

4- د. صالح جواد كاظم، د. علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ١٤٣ ٠ والجدير بالذكر بان إيطاليا تمثل اليوم إحدى أبرز التعدديات الحزبية، حيث لعبت عوامل اجتماعية وتاريخية في أنشائها والمتمثلة بتعدد الطبقات وانقسامها إلى شرائح متعددة وقدم الفترات التاريخية التي تكونت فيها بعض الأحزاب ٠ والأحزاب الموجودة فيها هي (الديموقراطي المسيحي) و (الشيوعي) و (الاشتراكي) و (الأحرار) و (الحركة الاجتماعية الإيطالية) و (الوحدة البرولتارية الاشتراكي) و (الجمهوري) و (الملكي) ٠ راجع ديفرجيه، مرجع سابق، ص ٢٤٦

4- ديفرجيه، المرجع نفسه، ص ٢٤٢-٢٤٥.

2- عامر فاخوري، مرجع سابق، ص ١٠٠.

بالتبثبات والاستقرارية والدليل على ذلك بقاء الحزب الاشتراكي لفترة طويلة في الدول الاسكندنافية الذي استطاع ان يبقى في السلطة دون ايه مشاكل حقيقة^(١) .
ومما لاشك فيه ان هذا النظام يحقق مفهوم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى حد كبير ، وذلك لا يجد له تطبيقا في ظل الثنائية الحزبية في النظام البرلماني وتبقى الحقيقة ان في القانون الدولي المعاصر ، ونصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية قد أوردت كافة العناصر الخاصة بالتعددية السياسية ضمن شرعية حقوق الإنسان^(٢)

والأصل في العمل الحزبي هو استهداف المصلحة الجماعية من خلال برنامج محدد ومسؤوليات محددة يتحمل الحزب الجهد والتضحيات من اجل تنفيذها في زمن محدد في حال تسلمه السلطة بعد أي انتخابات . ومن هذا المنطلق يدور في الخلد ، السؤال التالي ، كلما جرى الحديث عن التعددية الحزبية ، وهوانه منذ سقوط النظام في العراق ، في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ظهرت الشعارات الإنسانية والمسميات التي تغازل مشاعر المواطنين المنكوبين بويلات الحكم الدكتاتوري المقيت . فالتساؤل الذي يثار بهذا الخصوص عن تفسير هذه الظاهرة والأسباب التي تكمن ورائها ؟

الواقع ان الساحة السياسية العراقية شهدت ومنذ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ ، تحولات سياسية تمثلت في تحوله من النظام الملكي إلى الجمهوري ثم اتحادي فيدرالي الذي اقر في دستور ٢٠٠٥ ، وقد توالى الأحداث تعاقبا في مسالة التنظيم الحزبي في العراق ، حيث تنطوي البيئة السياسية العراقية الجديدة على عدد كبير من القوى والأحزاب السياسية وهذا جاء نتيجة لعملية الانفتاح السياسي الداخلي في العراق عام ٢٠٠٣ حيث ان النظام السابق قد فرض حظرا على أي نشاط سياسي أو حزبي في العراق وكان يرفض مبدأ التعددية السياسية والحزبية . الا انه بعد التغير الذي طال العراق ، ظهرت لدينا قوى وأحزاب وتيارات سياسية تشكل بمجموعها ألوان الطيف السياسي^(٣)

3- انظر (٢٢) من الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ التي تنص على "لكل فرد الحق في المشاركة مع الآخرين بحرية في تشكيل النقابات والانضمام اليها . ٢- لا يجوز وضع قيود على ممارسة هذا الحق .

3- د هيثم كريم ، القوى والأحزاب في البيئة السياسية العراقية الجديدة ، مقالة منشورة في جريدة الصباح ، ع ٧٢٨ ، ٢٠٠٥ ، ص ١١ .

2- د سيار الجميل ، بنية المجتمع العراقي محاولة في تفكيك التناقضات ، مقالة منشورة في جريدة الصباح ، ع ٦٧٦ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠ .

صحيح إن مجتمعنا العراقي اليوم لايتجاوز الثلاثين مليوناً من البشر، ولكن بنيته الاجتماعية معقدة جداً على اشد ما يكون التعقيد ليس بسبب التنوع والتعدد والألوان العراقية الزاهية، بل بسبب الإرث الثقيل الذي عانى منه العراق منذ القدم^(١) والحقيقة ان التركيبة الثقيلة التي خلفها النظام السابق، في التأثير في وعي المواطن والبناء الاقتصادي والديمقراطي للدولة تتوجب مشاركة الجميع حكومة وقطاعاً ومجتمعاً مدنياً في بناء دولة عصرية، فإذا كان العراق اليوم مختلفاً عن عراق الأمس فإنه يختلف بالتعددية ولانشك بان تعدد الأحزاب هي ظاهرة صحيحة وصحية ولكن لا بد ان تكون هنالك جدوى من ذلك فالهدف للقوى السياسية العراقية لا بد ان يتحدد بالوحدة الوطنية والحفاظ على وحدة الشعب ودولة العراق .

خاتمة

عندما أدرك المشرع أهمية الأحزاب السياسية في النظام السياسي، فقد خصهما بأهمية حيث تطرق إلى ذكرها في الدستور نفسه، فكل إنسان له الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة وبغيرها على وفق القانون ومن نافذة القول إن للأحزاب السياسية دوراً هاماً في النظام السياسي، حيث تلعب دوراً رئيساً في ربط الشعب بالحكومة كما إنها توثق الصلة بين الوحدات السياسية المنفصلة داخل المؤسسات السياسية، ورغم إن العديد من الانتقادات قد وجهت نحو الأحزاب والمتمثلة في استعمالها وسائل غير عادلة من اجل السيطرة على الحكومة وتضليل الجماهير لان الحقيقة إن هذه الانتقادات بمجموعها تنصب بالدرجة الأساس حول الأساليب والوسائل التي تستخدمها لتحقيق أهدافها .

ومن جهة أخرى فإنه رغم تسليمنا بان الأحزاب قد تستعمل أساليب غير خلقية في تحقيق أهدافها بيد إن ذلك أمر متصل بالنمو الوعي السياسي لدى الجماهير . فإننا إذ نظرنا إلى الوظائف التي تؤديها الأحزاب والتي سبق إن سلطنا الضوء عليها لوجدنا بانها تمثل الاتجاهات الجماهيرية العامة لكونها تربط المؤسسات الحكومية، وتقوم بدور الرقيب على الحكومة فيما إذا كانت في موضع المعارضة .

فالحزب يقوم بصياغة الأفكار الفردية والمبعثرة والمتعارضة في صورة بناءه وبفكر موحد حيث يأخذ صورة (برنامج) وبدون الأحزاب فالأفراد يكونوا منقسمين فكرياً وعقائدياً انقسامات شتى وفوضى فكرية لا طائل منها ، وبما إن العمل الحزبي هو احد مظاهر الديمقراطية فإن الأول يكون نتيجة للثانية وبما إن الديمقراطية لم تكتمل بعد بشكلها النهائي في العراق فان ذلك يعد احد إشكاليات تفعيل العمل الحزبي في العراق فما زلنا ننظر إلى الأحزاب الموجودة نظرة ضيقة تتسم بالطائفية والعرقية وليس على أساس إنها أداة من أدوات تداول السلطة وأساس المواطنة الحققة وهذا يتطلب بلورة (قانون الأحزاب في

العراق) الذي يأخذ على عاتقه تنظيم وصياغة العملية الحزبية بشكل الذي يجعل منها عملية ذات فاعلية ودور في إنجاح العملية السياسية في العراق وهنا اؤكد على دور وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقرؤة بان تأخذ دورا كبيرا في عملية التوعية الحزبية وخلق وعي وإدراك بأهمية العمل الحزبي في العراق لضمان العملية السياسية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- (١) د. ابراهيم درويش، الدولة نظريتها وتنظيمها، دراسة فلسفية تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩
- (٢) د. إحسان محمد شفيق العاني، نظرية الحريات العامة (تحليل ووثائق)، ٢٠٠٥
- (٣) إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، بيروت، ١٩٨٢
- (٤) الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦
- (٥) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥
- (٦) راجية غار ودي، منعطف الاشتراكية الكبير، ترجمة أديب اللجمي، د. كمال الغالي، تاريخ الطبقة الفرنسية، ط٢، ١٩٧٠
- (٧) د. سيار الجميل، بنية المجتمع العراقي محاولة في تفكيك التناقضات مقالة منشورة في جريدة الصباح، ع ٦٧٦، ٢٠٠٥
- (٨) د. صالح جواد كاظم، د. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١
- (٩) عامر فاخوري، الأحزاب السياسية ودورها في الحياة الديمقراطية، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد التجريبي، ٢٠٠٤
- (١٠) غسان العطية، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى، دراسات عربية، ع ١٢، س ٨، ١٩٧٢
- (١١) د. هيثم كريم، القوى والأحزاب في البيئة السياسية العراقية الجديدة، مقالة منشورة في جريدة الصباح، ع ٧٢٨، ٢٠٠٥

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Duverger, Maurice, Political Parties, University Paper Backs London, 1964, P.390
2. Hatcher, Dell, and Harbold, William, Modern Government, Dodd, Mead and Company, New York, 1962, P.251
3. Leiserson, Avery, Parties and Politics, Alfred A. Knopf, New York, 1958.

4. James Harvey And Kathrine Hood, The British States ,1958.
5. Robert A.Dahi,Pluralist Democracy In The United States: Conflict And Consent , (Rand McNally)Chicago,1967.
6. Macridis,Roy And Brown ,B.,Comparative Politics, The Dorsey Press,Inc.,Illinois,1961.